بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الاجنبي المباشر

Business environment as a determining factor for foreign direct investment

حسين يوسف[1]، د. داودي محمد[2]

[1] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)

[2] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، daoudim@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/09 تاريخ القبول: 2020/03/17 تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

تحظى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام بالغ في مختلف الدول، لما لها من أثر في التنمية الاقتصادية، بحيث أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات سواء الاجنبية أو المحلية منها مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم. لذلك اتجهت كل الدول الى تحسين جاذبيتها للاستثمار الاجنبي المباشر ومنها الدول النامية وبالخصوص الجزائر إلى الإسراع في تعديل وإصلاح بيئة الاعمال التي تتصف بالمنافسة الشديدة في استقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالرغم من التعديلات والإصلاحات المختلفة التي شهدتها الجزائر لم تصبح بعد موقع جذب مهم للاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بغيرها من الدول النامية، وهو ما يعكس بيئة الاعمال غير الصالحة لممارسة النشاط.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل بيئة الاعمال في الجزائر كمؤشر ومحدد لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، بيئة الاعمال، مؤشر التنافسية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة أداء الأعمال.

Abstract:

Foreign direct investment is receiving great attention in various countries, as it has an impact on economic development, so that competition to attract foreign and domestic investments has become a prominent priority for economic policy makers in most countries of the world. Therefore, all countries have tended to improve their attractiveness to foreign direct investment, including developing countries, especially Algeria, to speed up the modification and reform of the business environment, which is

characterized by intense competition in attracting foreign direct investment flows and despite various adjustments and reforms. Algeria has not yet become an important magnet for foreign direct investment compared to other developing countries, reflecting an environment of business that is not fit for activity.
Keywords: FDI, business environment, competitiveness index, economic freedom index, ease of doing business index.

المؤلف المرسل: داودي محمد، **الإيميل:** daoudim@gmail.com

مقدمة:

تميز القرن العشرين بميل اقتصاديات العالم إلى دخول العولمة وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصر الاقتصاد العالمي، وكذلك ارتباط كل دولة بالعالم الخارجي ادى إلى استحالة العيش بمعزل عن ظاهرة العولمة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها نحو التحرر.

إن الاستثمار الاجنبي المباشر هو مظهر من مظاهر العولمة، ويحتل مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية لما له من أهمية في التنشيط والاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية، وقاطرة للمؤسسات المحلية على تطوير قدراتها واكتساب التكنلوجيا. إلا أن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا ببيئة ووسط اداء الاعمال وذلك بمقارنة نوعية المكان التي تتشكل فيه الفرص والحواجز مع القيود والعراقيل، لذا فإن ضعف بيئة الاعمال في بلد ما يؤدي إلى فقدها العديد من الفرص الاستثمارية، مما يؤدي إلى التخلي عن اكتساب تكنولوجيا ومهارة جديدتين، وبالتالي يجب أن تكون بيئة الاعمال جذابة وملائمة للدولة، ومسؤولة هذه الاخيرة عن تقديم فرص النجاح أو الفشل في تحديد قرارات الدول المستثمرة (رشيد، المجلد 2015، العدد 6 لسنة 2015).

ومن هنا يكمن الاستفسار عن بيئة الأعمال في الجزائر باعتبارها العنصر الاساسي لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوفير الموارد الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية،

وعليه سيتم تقسيم الورقية البحثية إلى جزءين الاول نظري يتم التطرق فيه الى التأصيل النظري لبيئة الاعمال في الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء التطبيقي فهو تحليل وتقييم جذب بيئة الأعمال للاستثمارات الاجنبية المباشرة ومقارنتها مع كل من المغرب وتونس.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول عنصر مهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، ألا وهو متغير الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يحتاج إلى بيئة أداء الاعمال مناسبة من أجل جذب التدفقات الاستثمارية.

فرضية الدراسة:

من أجل خلق جو تنافسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب على الحكومة خلق بيئة أعمال مناسبة لأداء النشاط.

1. مراجعة الادبيات

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من العوامل المهمة في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها، ويرى بعض مؤيدو أنه يسهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية المتعددة على الإنتاج ومختلف القطاعات.

فأصبحت بيئة الأعمال من المحددات الأساسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية وما لها من تأثير على مؤسسات الأعمال وأدائها بصورة لا يمكن لمتخذي القرارات وأصحاب المشروعات تجاهلها أو التقليل من شأنها، وبالتالي فإن معرفة ودراسة أساسيات بيئة الأعمال بالتطرق لكل من المفاهيم، الخصائص والتصنيفات يعد من البديهيات الواجب التعرف عليها لمواكبة التطورات السريعة في مجال قطاع الأعمال.

1.1. مفهوم بيئة الأعمال:

تعددت الآراء في اعطاء مفهوم محدد لبيئة الأعمال ويرجع ذلك إلى تشابك وتعقد مكوناتها، كما أن الوصول إلى تعريف محدد ينطلق من وجهة نظر القائم بالتحليل والدراسة، ولهذا هناك مجموعة من التعاريف لبيئة الأعمال نذكر منها:

- مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته غلى بلد دون الاخر (رشيد، المجلد 2015، العدد 6 لسنة 2015، صفحة 96).
- مجمل الاوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه (رشيد، المجلد 2015، العدد 6 لسنة 2015، صفحة 96)..
- هي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات الأعمال.
- هي كل العناصر المحيطة بالمؤسسة التي تساهم بالرفع من قدرتها التنافسية ابتداء من التشريعات والقوانين، الاوضاع الاقتصادية للدولة وعلاقتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفاقيات المبرمة الاوضاع الاجتماعية والأوضاع الادارية.
- **يعرف إمري وترست:**EMERY ET TRIST هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه (قحف، 2003، الصفحات 28-29).
- **يعرف ديل**DILL :بيئة العمل الخاصة بالمؤسسة هي ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلاءم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة وتتكون هذه البيئة من خمس مجموعات من الأطراف هي: العملاء والموردون، والعاملون، والمؤسسات المنافسة، بالإضافة إلى جماعات الضغط أو التأثير كالحكومة واتحادات العمال وغيرها (قحف، 2003، صفحة 28).

➢ **يعرف هاولي**HAWLEY :هي جميع الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها (حريم، 2010، صفحة 46).

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن بيئة الأعمال هي مصدر جميع ما يدخل الى المؤسسة وما يخرج منها حيث يتم الحصول منها على المستلزمات اللازمة لممارسة أنشطتها، أي أن بيئة الأعمال تكون مصدر الفرص والحوافز والقيود والمخاطر المحددة لسلوك وأداء المؤسسة وبالتالي قراراتها الاستثمارية.

2.1. مكونات بيئة الاعمال:

2.1 .1. البيئة الداخلية:

ترتكز البيئة الداخلية على:

* مستويات الكفاءة التي يتميز بها الطاقم الاداري من أجل الوصول إلى الاهداف المرجوة.

* مدى توفر نظم ادارية فعالة في مجالات وظائف المنظمة الاساسية.

* توفر ثقافة ثرية وفعالة على كل مستويات المنظمة.

2.2.1 البيئة الخارجية:

✓ البيئة الاقتصادية: وهي تتكون من عناصر النظام الاقتصادي السائد في البلد التي تنشط فيه المؤسسة من دخل، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، تقلبات سعر الصرف حجم السوقمدى توفر الموارد، السياسات المالية والنقدية المتبعة في البلد (غيدان، 2015).

✓ البيئة السياسية: تعد هذه البيئة من اهم العناصر التي يبني عليها المستثمر قراراته الاستثمارية في بلد معين، فهي من العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية بحيث لا يمكن زرع الثقة لدى المستثمرين ما لم يتسم نظامه السياسي بالاستقرار والأمن.

✓ بيئة التكنلوجيا: يعتبر هذا العصر بمثابة الثورة التكنولوجيا، وهي تتعلق بمدى قدرة المؤسسة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، من خلال استخدام التكنلوجيا الجديدة والمتطورة (غيدان، 2015، الصفحات 5-6).

3.2.1 البيئة الاجتماعية والحضارية :التباين الحاصل في البيئة الاجتماعية والحضارية له انعكاسات على نوعية المؤسسات، حيث أن البيئة الاجتماعية تساهم في تحديد قيم ومعتقدات واتجاهات سلوك الأفراد عموما وبالتالي المجتمع الذي تتعامل أو تنشط فيه الشركات.

4.2.1 البيئة الدولية :على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة ومع التباين في المتغيرات البيئية على المستوى الدولي واتفاقيات تحرير التجارة لا يمكن عزل متغيرات البيئة الدولية ومدى تأثيرها على أداء مؤسسات الأعمال، وإن المجتمع الدولي والشركات التي تعمل في هذه البلدان يجب أن تقدم دعمها للإصلاحات المحلية وهي تحتوي على كل من، ميزان المدفوعات والقيود على حركة التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية، العلاقات الدولية، الاختلافات الحضارية.

3.1 خصائص بيئة الأعمال (الصحن، 2033-2002، الصفحات 105-106).:

تتصف بيئة الاعمال بمجموعة من الخصائص، وجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الأعمال أن تأخذها في حساباتها ومن ضمن هذه الخصائص:

1.3.1 التعدد: تتسم بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات بتعدد وكثرة المتغيرات التي تؤثر على أداء مؤسسات الأعمال، فالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والقانونية والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة الأعمال، ومن تم فإن هذه المؤسسات يجب أن تدرس تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على إستراتيجياتها.

2.3.1 التعقد: ان تفاعل المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية يكون تأثيرها أكثر تعقيدا على المؤسسة، بالإضافة الى ذلك فان عنصر الزمن يؤثر على درجة تعقد المتغيرات، بحيث رصد المتغيرات يكون اقل تعقيدا في الزمن القصير

3.3.1 الارتباط: من الملاحظ انه هناك ارتباط قوي بين متغيرات بيئة الاعمال مما يزيد من درجة تعقد التحليل المطلوب. فالمتغيرات التي تحدث في عناصر البيئة الاقتصادية قد تكون مرتبطة ببعض متغيرات البيئة الاجتماعية.

4.3.1 الاستمرارية: إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على المؤسسات يتسم بالاستمرارية. مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة في عناصرها ومتغيراتها.

4.1 التغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة:

تميزت بيئة الأعمال المعاصرة بدخول متغيرات عديدة منها امتلاك المؤسسات موجودات ذات تقنية عالية أو ادارة جيدة للموجودات من خلال استعمال الكفاءة المهنية المستوردة ومن اهم المتغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة نجد:

1.4.1 زيادة حدة المنافسة: إن بيئة الأعمال المعاصرة في الوقت الحاضر تتصف بالتغيرات السريعة وتعقد المنافسة فيها وتحتاج المؤسسة الاقتصادية الى معلومات مالية وغير مالية مترابطة لاستخدامها كدليل موجه لصناعة قرارات رشيدة تحقق من خلالها اهدافاً تشغيلية واستراتيجية تمكنها من البقاء في سوق المنافسة، وبالتالي وجب على المؤسسة تقديم وتنويع في منتجاتها من أجل الاحتفاظ بالولاء لزبائنها وتقديم خدمات جديدة وكفاءة (حواس، 2019).

2.4.1 التقدم التكنلوجي: تتسم بيئة الاعمال بتسارع كبير في المجال التكنلوجي المتمثل في تقديم منتجات جديدة وبكفاءة عالية وبخدمة جيدة.

3.4.1 التركيز على الزبون: إن التقدم التكنلوجي زاد من حدة المنافسة في الأسواق من خلال تقديم منتجات جديدة وبأسعار منخفضة وجودة عالية مما جعل المؤسسات تعمل في بيئة موجهة بواسطة الزبائن والتي ينبغي على المؤسسات أن تجعل رضا الزبون الأولوية الأولى من خلال تخفيض كلفة ما تقدمه من منتج، مع جودته أي تطابقه مع المواصفات المحددة، في وقت زمني قصير.

2. واقع بيئة الاعمال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

من أجل دراسة بيئة الأعمال في الجزائر وتأثيرها على استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجب التطرق إلى مجموعة من المؤشرات التي تقيس حالة البيئة الاستثمارية في الجزائر ونختص بالذكر مؤشرات أداء الأعمال، ومؤشر التنافسية، ومؤشر الحرية الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات مع تحليلها على الاقتصاد الجزائري.

1.2 مؤشر التنافسية

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافورس، سويسرا وهو يقيس القدرة التنافسية للدولة، ووسيلة لتبيان نقاط الضعف والقوة في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة توجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لأجل النهوض بالتنافسية الاقتصادية وتعرف التنافسية حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بأنها قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على دوام المشاريع والأعمال في ضوء الاختلافات السياسية، والاجتماعية، والثقافية التي تعمل في ظلها تلك المشاريع (حسين، 2007، صفحة 228).

1.1.2 دليل مؤشر التنافسية :

يتراوح مؤشر التنافسية من1 أدنى درجة تنافسية إلى 100 أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية.

2.1.2 الجزائر ومؤشر التنافسية

حسب مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019 كانت عدد الدول المشاركة والبالغ عددها 141 دولة، بحيث احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا فقد عرفت تحسنا في مرتبها مقارنة مع عام 2018 التي كانت تحتل المرتبة 92 والجدول أدناه يوضح بالتفصيل موقع كل من الجزائر بالنسبة لمؤشر التنافسية:

الجدول 01: مؤشر التنافسية العالمي للجزائر 2018-2019

البلد / السنة	الجزائر	
	الرتبة	المؤشر
2018	92	53.8
2019	89	56.3

المصدر: The globale compétitive index 2019, 2018

الجدول 02: العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية في الجزائر 2018-2019

المؤشر / السنة	المؤسسات	البنية التحية	اعتماد تكنولوجيا المعلومات	استقرار الاقتصاد الكلي	الصحة	المهارات	سوق الانتاج	سوق العمل	النظام المالي	حجم السوق	ديناميكية الاعمال	قدرة الابتكار
2018	120	88	83	111	66	88	128	134	122	38	113	106
2019	111	82	76	102	56	85	125	131	111	38	93	86

المصدر: The globale compétitive index 2019, 2018

من خلال الجدول01 والجدول 02 اعلاه يتضح لنا بان مؤشر التنافسية في الجزائر عرف تحسنا طفيفا في الأداء التنافسي في الترتيب وذلك من خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد الجزائري نجد بأنه في مرحلة انتقالية مابين الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية والاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، وفتح السوق.

وكخلاصة لتحليل مؤشر التنافسية في الجزائر وعلى الرغم من النتائج المحقق في مجال التنافسية، إلا انه يتطلب على الجزائر العمل على تبني إصلاحات قوية ونوعية للوصول إلى أداء تنافسي مرتفع وبالتحديد في البنية التحتية، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، والابتكار وكلها عناصر مكونة لبيئة الأعمال بحيث يكون لهذا الأداء التنافسي انعكاس جيد على جعل المنطقة جذابة للاستثمارات الأجنبية وتميزها ببيئة أعمال ملائمة.

2.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

إن الحرية الاقتصادية هي من أهم العوامل التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي فهي المسلك الوحيد من اجل الوصول إلى اقتصاد متقدم، ويقاس هذا المؤشر بمجموعة من العوامل والتي منها الانفتاح الاقتصادي لهذه الدولة، السياسات التجارية من خلال معدل الضريبة الجمركية والحواجز، وأيضا بالموازنة وسياسة الأجور، التدخل الحكومي في الانشطة الاقتصادية، وأخيرا حقوق الملكية.

وأيضا يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في اعطاء صورة عامة حول البيئة الاستثمارية في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة ،اذ ازدادت اهمية

مؤشر الحرية الاقتصادية للمستثمرين بالدرجة الاولى وكذلك اصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد ، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الاجنبي المباشر (نظمي، 2013 المجلد 19- رقم 74).

1.2.2 دليل المؤشر

بعد تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في حساب وقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، يتم منح أوزان متساوية لهذه العوامل ومن ثم يحسب المؤشر بأخذ متوسط مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية السالفة الذكر وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 0 إلى 100 بحيث تدل كل فئة رقمية على:

- من0-49,9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا
- من50-59,9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة
- من60-69,9 تدل على حرية اقتصادية معتدلة
- من70-79,9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- من80-100 تدل على حرية اقتصادية كاملة.

2.1.2 الجزائر ومؤشر الحرية الاقتصادية

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشره ضمن البلدان ال 14 التي تم تقييمها الكامل في منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودرجتها الاجمالية اقل بكثير من المتوسطات الاقليمية والعالمية.

من خلال الجدول 3، بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 46.2، مما يجعل اقتصادها هو الرقم 171 في مؤشر 2019 بحيث عرفت تحسنا طفيفا في ترتيبها العالمي، وقد زادت نقاطه الاجمالية ب1.5 نقطة، مقارنة بسنة 2018 التي كانت تحتل 172 في رتبتها و 44,7 نقطة، وهذا ما بينه الجدول 04 للعوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية،

وذلك بإدخال تحسينات طفيفة علي حقوق الملكية، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية التجارية، التي عوضت عن انخفاض حاد في حرية الأعمال.

الجدول 03: مؤشر الحرية الاقتصادية

البلد / السنة	الجزائر	
	الرتبة	**المؤشر**
2018	172	44.7
2019	171	46.2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية

INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2018-2019

الجدول 04: العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية

	سيادة القانون			الحكومة			بيئة الاعمال			انفتاح السوق		
	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	الاقتصاد غير رسمي	حرية الاعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	الحرية التجارية	الحرية الاستثمارية	الحرية المالية
2018	27.8	29	35.2	74	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5	25	30
2019	31.6	28.9	36.2	76.4	48.7	18.7	61.6	49.9	74.9	67.4	30	30

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية

INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2018-2019

أما هذا الترتيب المتدني من لمؤشر الحرية الاقتصادية فيمكن قراءته من الواقع الاقتصادي من خلال العوامل المكونة للمؤشر كالتالي:

- **المجموعة الاولى:** التي صنفها الخبراء بسيادة القانون وتحتوي على حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفعالية القضائية، ففي الجزائر معظم الملكية الحقيقية تحوز عليها الحكومة، في أيدي اطارات حكومية أو للحكومة نفسها، مما يجعل المعاملات العقارية صعبة، أما النظام القضائي في البلاد فهو ضعيف وبطيء التنفيذ ويخضع للضغوطات السياسية ورجال

الاعمال الكبار المنطويين تحت حماية أيادي حكومية، اضافة غلى أن القطاع العام والخاص فينتشر فيه الفساد وأن معظم المعاملات الاقتصادية تحدث في القطاع غير الرسمي المبني على التزوير والرشوة وغيرها من المعاملات غير القانونية.

- **المجموعة الثانية:** وتضم هذه المجموعة كل من العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، والحرية المالية التي توفرها الحكومة وهذا في وعاء واحد سمي بحجم الحكومة، فقد قدّر المعدل الاعلى للضريبة الدخل ب 35%، أما معدل الضريبة على الشركات هو 23%، وبلغ العبء المالي الكي 24.5% من اجمالي الدخل المحلي، أما فيما يخص الانفاق الحكومي فبلغ 41.4% من الانتاج وهذا ما يلخص تدخل الدولة في المجال المالي والاقتصاد وكذلك ضعف وعاء التحصيل الضريبي الذي يعد من أهم مصادر الدخل لدى الدولة.
- **المجوعة الثالثة:** وهي كفاءة النظام ويضم حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية بحيث أن كل الجهود التي اتخذتها الجزائر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية إلاّ أنها لا تزال بالقدر الكافي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب العقبات البيروقراطية، وأيضا استمرار جمود سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- **المجموعة الرابعة:** وهي مجموعة السوق المفتوحة ويعبر عنها بالحرية التجارية، حرية الاستثمار والحرية المالية بحيث لم تعرف الجزائر انفتاح تجاري بسبب الحواجز والعوائق الجمركية الكبيرة، وعدم فتح الاستثمارات الاجنبية والمحلية للخواص بسبب سيطرة الحكومة رجالها التابعين تحت لوائها على المشروعات الكبرى، أما القطاع المالي فتسيطر عليه البنوك التابعة للحكومة أي انها مقيدة من طرف الدولة.

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر تميز اقتصادها بحرية اقتصادية ضعيفة، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات التالية: الاستثمار الخاص والأجنبي –

القطاع المصرفي والتمويل– حقوق الملكية – الاقتصاد غير الرسمي–الأجور والأسعار، وكل هذه المتغيرات من العناصر المكونة لبيئة الأعمال مما يجعلها في تأخر واضح في مجال استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي عليها إدخال إصلاحات عاجلة لتدارك النقائص الملاحظة وجعل مكانها يتميز بجاذبية للاستثمارات الأجنبي.

3.2 مؤشر بيئة أداء الأعمال

تم تصميم مؤشر بيئة الاعمال 2004 وذلك اعتمادا على الأبحاث المكثفة من قاعدة بيانات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى التقرير السنوي لممارسة الأعمال Doing Business التي تم التركيز فيه على مختلف الهيئات الدولية من خلال مختلف المؤشرات ذات الطبيعة الادارية والقانونية ذات العلاقات بالمشاريع الاستثمارية، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على بيئة الأعمال في الدولة المستهدفة وهي تضم كل من المؤشرات التي توفر التنظيم للمشروع من حيث بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار. (group, 2019_2020, p. 18)

ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال سوف نتطرق لأهم المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر بالنسبة لسنة 2020 للجزائر والمغرب من أجل وضع مقارنة في مختلف المؤشرات الفرعية، وذلك بدراسة 190 اقتصاد حول العالم.

الجدول رقم 05: مؤشر سهولة الأعمال 2020

	العالمي	بدء النشاط	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
الجزائر	157	152	121	102	165	181	179	158	172	113	81
المغرب	53	43	16	34	81	119	37	24	58	60	73

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي.

Doing Business 2020

من خلال الجدول 5 يلاحظ بأن الجزائر متدنية الترتيب سواء في الترتيب العالمي أو في مختلف المؤشرات الفرعية المكونة لبيئة الأعمال، مقارنة مع المغرب التي تتميز بمراتب مشرفة في الترتيب في مختلف المؤشرات الفرعية خاصة في استخراج التراخيص وبدء النشاط، وانفتاح السوق، دفع الضرائب، تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وهذا مايفسر ارتفاع تدفق الاستثمارات الوافدة الى المغرب من قبل الاجانب.

وهذا ما سنستعرض له بشيء من التوضيح من خلال تحليل مختلف المؤشرات الفرعية التي تميزت بها كل من الجزائر والمغرب لسنة 2020 ووضع مقارنة بينهما:

1.3.2 عرض المؤشرات

***مؤشر تأسيس المشروع:**

وهي عملية تكوين المشروع من الناحية القانونية للمؤسسة، وهو يعد من العوامل المهمة الحاكمة لبيئة الاعمال في أي دولة، لأنها تعد الخطوة الاولى والمهمة في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، ويتكون هذا المؤشر من أربعة عوامل وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل بدء عمل الإجراءات، والوقت، والتكلفة، وراس

المال المدفوع في الحد الأدنى لبدء شركه ذات مسؤولية محدودة للرجال والنساء ,group) . 2019_2020, p. 19)

*** مؤشر استخراج التراخيص**

إن هذا المؤشر يقيس لنا مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد البناء لممارسة النشاط من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لإصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لإنجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسميا، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لإصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحية، الكهرباء والاتصالات. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من المؤشرات التالية هي:

الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال جميع الشكليات لبناء الكيان ومراقبة الجودة وآليات السلامة في نظام البناء .(group, 2019_2020, p. 19).

***الحصول على الكهرباء**

يرتكز هذا المؤشر على سهولة توصيل البناء بالشبكة الكهربائية الذي ساعد على توفير بيانات ومعلومات تخص الدول في مجال سهولة أو صعوبة توصيل الكهرباء، بما في ذلك كفاءة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء التجاريين من قبل شركات توزيع الكهرباء، ومدى تعقيد أو مرونة إجراءات توصيل التيار الكهربائي، ويشتمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي على مؤشرات فرعية هي:

الإجراءات، والوقت، والتكلفة للحصول على اتصال الشبكة الكهربائية، موثوقيه إمدادات الكهرباء، وشفافية التعريفات الجمركية.(group, 2019_2020, p. 19)

***تسجيل الملكية**

وهو يدرس مدى مرونة القوانين والأنظمة الادارية الخاصة بالدولة من اجل عملية تسجيل أو نقل ملكية عقار أو مبنى من مالك إلى آخر، ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من مكونات فرعية أخرى هي:

الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الممتلكات ونوعيه نظام أداره الأراضي للرجال والنساء. (group, 2019_2020, p. 19)

***الحصول على الائتمان**

ويقيس مدى حصول المؤسسات على القروض من أجل تمويل المشاريع ويشتمل على مجموعة من العوامل وهي كالتالي: قوانين الضمان المنقولة ونظم معلومات الائتمان (group, 2019_2020, p. 19)

***حماية المستثمر**

أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال عن مجموعة البنك الدولي، ويقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية ويتكون من: حقوق المساهمين الاقلية في المعاملات الحزبية ذات الصلة وفي أداره الشركات (group, 2019_2020, p. 19).

***دفع الضرائب**

وهي تضم الانظمة والقوانين الضريبية المفروضة على الدول المستثمرة من آليات السداد والنسب المدفوعة ويتكون المؤشر من: المدفوعات، والوقت، وإجمالي الضريبة ومعدل الاشتراك لشركه للامتثال لجميع اللوائح الضريبية، فضلا عن عمليات ما بعد الإيداع . (group, 2019_2020, p. 19)

***حرية التجارة**

وهو يقيس مدى مرونة تحرك السلع والخدمات عبر الحدود أي مدى تحرر عملية التصدير والاستيراد ويتكون هذا المؤشر من الفروع التالية: الوقت والتكلفة لتصدير المنتج من الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات.(group, 2019_2020, p. 19)

*** إنفاذ العقود**

يقيس مؤشر انفاذ العقود مدى نجاعة الجهاز القضائي في الفصل في أي نزاع استثماري قائم محل البلد، ويتم ذلك عن طريق اتباع معلومات النزاع في المحاكم المحلية ويشمل هذا المؤشر كل من الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري ونوعيه العمليات القضائية للرجال والنساء(group, 2019_2020, p. 19) .

*** تسويه الإعسار**

يقوم بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقة بعملية تصفية المشروع واسترداد رأس المال وهو متكون من: الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوه الإطار القانوني للإعسار.

2.3.2 موقع الجزائر من مؤشرات بيئة الاعمال:

❖ **مؤشر تأسيس المشروع:**

الجدول رقم 06: مؤشر بدء النشاط في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

	الرتبة	عدد الاجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة –متوسط دخل الفرد
الجزائر	**152**	**12**	**18**	**11.3**
المغرب	**43**	**4**	**9**	**3.6**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة 2020 **(Doing Busines)**

من الجدول نلاحظ بأن الجزائر تحتل مراتب متدنية في مؤشر تأسيس المشروع (152) مقارنة مع المغرب في المرتبة (43) ففي الجزائر لا بد من المرور عبر (12) إجراءا بتكلف تصل الى نسبة (11.3%) من متوسط دخل الفرد مستغرقة في ذلك (18) يوما، وعلى العموم تبقي الجزائر من الدول المتأخرة من حيث الإجراءات والوقت المستغرق في تأسيس كيان قانوني جديد لممارسة الأعمال.

❖ **مؤشر استخراج تراخيص البناء:**

الجدول رقم 07: مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

	الرتبة	عدد الاجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة – متوسط دخل الفرد
الجزائر	**121**	**19**	**131**	**6.5**
المغرب	**16**	**12**	**58**	**3.3**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة 2020 **(Doing Business)**

من الجدول رقم 7 نلاحظ بأن الجزائر تحتل المرتبة 121 مقارنة مع المغرب في المرتبة 16، وهذا ما بينه الجدول فاستخراج تراخيص البناء من أجل تأسيس الكيان يتطلب وقت كبير (131) واجراءات كثيرة (19) مقارنة بالمغرب التي تستغرق وقت قليلي في اصدار التراخيص (58).

❖ مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية المستثمر:

الجدول رقم 08: مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية المستثمر في الجزائر والمغرب لسنة 2020

	الحصول على الكهرباء				تسجيل الملكية				الحصول على الائتمان		حماية المستثمرين	
	الرتبة	عدد الاجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة	الرتبة	عدد الاجراءات	الوقت بالايام	التكلفة	الرتبة	مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية	الرتبة	مؤشر الحماية
الجزائر	102	5	84	967	165	10	55	7.1	181	0	179	4
المغرب	34	4	31	1308.8	81	6	20	6.4	119	7	37	9

- **كلما قل عدد الاجراءات والمدة الزمنية وكلفة نقل الملكية دل ذلك على بيئة أكثر ملائمة للاستثمار.**
- **تتراوح درجة المؤشر حماية المستثمر من الدرجة 0 التي تعني غياب كلي لحماية حقوق المستثمر إلى الدرجة 10 التي تعني حماية مطلقة للمستثمر.**
- **تنحصر قيمة المؤشر ما بين 0-8 أي كلما اقتربت الرتبة من 8 كلما كان تدفق المعلومات الائتمانية متوفر.**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة 2020 (Doing Busines)

من الجدول نلاحظ بأن الجزائر في مراتب متدنية مقارنة مع المغرب في المؤشرات الثلاث الفرعية، وخاصة في وقت وعدد اجراءات في كل من مؤشر الحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، أما مؤشر الحصول على الائتمان فمدى توفر المعلومات الائتمانية، فالجزائر لا توفر أي معلومة عن هذا مقارنة بالمغرب المتميزة بالشفافية، وفي مجال حماية المستثمر الجزائر لا توفر الحماية الكافية مقارنة بالمغرب وهذا ما جعل نفور الاستثمارات الاجنبية من الجزائر.

❖ مؤشر دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود

الجدول رقم 09: مؤشر بدء النشاط في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

	دفع الضرائب			التجارة عبر الحدود				
	الرتبة	عدد المدفوعات	عدد المرات سنويا	الرتبة	الوقت اللازم للتصدير سا	الوقت اللازم للاستراد	التصدير الامتثال لقوانين الحدود	الاستراد الامتثال لقوانين الحدود
الجزائر	158	27	265	172	149	96	80	210
المغرب	24	6	155	58	26	26	12	57

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير ممارسة الأعمال سنة 2020

(Doing Busines)

من خلال مؤشر دفع الضرائب بأن عدد المدفوعات سنويا والتي تقدر ب (265) أكبر بكثير من عدد المدفوعات في المغرب (155) وهذا دلالة على عدم وجود تحفيز في النظام الجزائري الذي يجذب الاستثمار مقارنة مع المغرب، أما فيما يخص التجارة عبر الحدود فبينت النتائج من خلال دراسة الفروع المكونة لهذا المؤشر بأن الجزائر لا تعرف تحرر التجارة وما زالت العراقيل البيروقراطية والادارية والحواجز الجمركية هاجسا يقف في وجه المستثمر ويبعده عن الاستثمار في الجزائر.

❖ مؤشر انفاذ العقود وتسوية حالات الاعسار

الجدول رقم 10: مؤشر انفاذ العقود وتسوية حالات الاعسار في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

	أنفاذ العقود			تسوية حالات الاعسار			
	الرتبة	الوقت	عدد المرات سنويا	الرتبة	الوقت عدد السنوات	الوقت اللازم للاسترداد	التكلفة كنسبة من الممتلكات
الجزائر	113	630	21.8	81	149	1.3	7
المغرب	60	510	26.5	73	26	3.5	18

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة 2020 (Doing Busines)

من الجدول نلاحظ بأن الجزائر تحتل مراتب مشرفة فيما يخص مؤشر انفاذ العقود ولكن تبقى في مراتب بعيدة عن المستوى المطلوب، أما تصفية المشروع فالجزائر تعتبر غير مكلفة مقارنة مع المغرب، غير أن المشكل في الجزائر يكمن في ضعف المعلومات الخاصة باسترداد رأس المال وهو ما يطيل المدة بالنسبة للمستثمرين.

خاتمة وتوصيات:

إن التحولات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع المحلية تستدعي ضرورة تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من الانعكاسات السلبية للتغيرات الاقتصادية وتعظيم الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية في ظل الآليات الجديدة التي تفرضها هذه التغييرات، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات المختلفة التي تحسن من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ونذكر بالأخص بيئة ممارسة الاعمال التي تعد العنصر الاساسي في تقييم جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والذي يعطي مجموعة من الحوافز والفرص ويقلص مجموعة القيود والعوائق وما يؤكد ذلك هو اهتمام أغلب صانعي القرار في الدول عبر العالم بالتقارير التي تصدرها هيئات ومنظمات عالمية متخصصة.

الجزائر كغيرها من الدول التي مستها دراسة الهيئات الدولية المتخصصة في مجال تحليل لأهم عناصر ومكونات بيئة الاعمال وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والتي سلطنا الضوء على بعضها من خلال اسقاطها على الجزائر والتي من بينها مؤشر التنافسية العالمية–مؤشر الحرية الاقتصادية– مؤشر ممارسة الأعمال، وما يلاحظ على اقتصاد الجزائر من خلال تقييم معايير ومؤشرات قياس بيئة الأعمال احتلال معظمها مراتب متأخرة ولا نجدها تتقدم مع ما يتمتع به اقتصادها من إمكانيات.

من خلال النتائج المتوصل إليها في التحليل السابق لمختلف المؤشرات محل الدراسة توحي لنا هذه الوضعية بعدم اهتمام أصحاب القرار بموضوع بيئة الأعمال كأحد محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وما تحمله من أهمية بالغة بحيث يجب أن تكون في طليعة الأولويات هو تحسين الفرص والحوافز أمام الشركات والمؤسسات الاقتصادية بكافة أنواعها ، مع توفير بيئة أعمال متميزة وملائمة للاستثمار وهذا بتبني إصلاحات نوعية

وهيكلية لمكونات عناصر بيئة الأعمال والعمل على إنشاء مؤسسات قوية توكل لها إدارة العملية الاستثمارية باحترافية واستقرار مع استغلال نقاط قوة منطقتها الجغرافية وبالتالي الحصول على منطقة تتوفر على بيئة أعمال جذابة وملائمة على جميع المقاييس مما يزيد من قوتنا الاقتصادية والسياسية والتفاوضية مع العالم الخارجي، ونتيجة لهذه الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- إن الجزائر بحاجة إلى استراتيجية طويلة المدى من أجل زيادة قدرتها التنافسية وذلك من خلال تحقيق استقرار من حيث الاصلاح الاقتصادي الشامل.
- لا بد من ايجاد حلول من شأنها أن ترفع من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتزيل المعوقات اما التجارة وأعمال الشركات الاجنبية والمحلية.
- إعادة صياغة القوانين والنظم التشريعية المتعلقة بمختلف الفروع المكونة لبيئة الأعمال.
- وجب على الدولة الجزائرية الاهتمام بالبنية التحية واستخدام الصيغ التمويلية الحديثة.

1- المراجع بالعربية:

1- ثائر محمود رشيد. (المجلد 2015، العدد 6 لسنة 2015). موقع العراق في بيئة اقتصاديات الاعمال الدولية واهمية الاستثمار في القطاعات المستهدفة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .

2-جليل كامل غيدان. (2015). تحليل مؤشرات كفاءة الاداء بيئة الاعمال الاستثمارية في الاقتصاد العراقي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية العدد 20 .

3-حسين حريم. (2010). ادارة المنظمات منظور كلي. عمان، الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

4-حسين ,ن .ب .(2007) .دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر .قسنطينة ,كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة منتوري .

5-حواس ,ع .ط .(2019) .تأثير التغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة على المحاسبة الادارية .مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم .

6-عبد السلام أبو قحف. (2003). اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

7-محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن. (2033-2002). مقدمة في الاعمال والمال. الاسكندرية، مصر: دار الجامعية للنش الاسكندرية.

8-نظمي ,ح .ك 2013) .--.المجلد -19رقم .(74البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العراقية .

2- المراجع باللغة الاجنبية

group, w. b. (2019_2020). *doing business 2020*. Library of Congress Control Number: 2019951789.